



## The impact of forensic accounting in reducing corporate financial corruption and achieving sustainable development

Saad alwan mehamed\*

College of Administration and Economics/Tikrit University

### Keywords:

Forensic accounting, financial corruption, Sustainable development

### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received 20 Aug. 2024  
Accepted 01 Sep. 2024  
Available online 31 Dec. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

**Saad alwan mehamed**

College of Administration and Economics/Tikrit University



**Abstract:** The research aims to identify the impact of forensic accounting in achieving sustainable development by reducing financial corruption. To measure its impact, the researcher designed a questionnaire consisting of three axes to test the research hypotheses. It collected (107) questionnaires by distributing a questionnaire form to a group of academics and professionals. The importance of forensic accounting emerged as one of the mechanisms for reducing financial corruption. It includes specialized accounting methods and procedures as a tool for investigation, verification and obtaining evidence of forms of financial corruption, which leads to achieving development and striving to sustain it for future generations. The research reached the most important results: There is an agreement among sample members at a high level of importance for applying forensic accounting in the Iraqi environment. There is also agreement among sample members on the necessity of developing the expertise, skills and knowledge of forensic accountants to detect cases of fraud and manipulation, combat corruption and provide the necessary advice in delicate financial matters and issues. Supporting the forensic accounting specialization and enhancing the skills associated with it contributes to achieving sustainable development. Accordingly, the researcher recommends the necessity of developing educational curricula in universities and institutes in accounting departments for the purpose of preparing and qualifying accountants specialized in forensic accounting to work as consultants and experts in lawsuits and provide advice in the judiciary by virtue of their experience in accounting and auditing.

## تأثير المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي للشركات وتحقيق التنمية المستدامة

سعد علوان محييد

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

### المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة تأثير المحاسبة القضائية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحد من الفساد المالي، ولقياس تأثير ذلك، قام الباحث بتصميم استمارة استبيان مكونة من ثلاثة محاور لاختبار فرضيات البحث، وقد تم جمع (107) استبانة عن طريق توزيع استمارة استبيان على مجموعة من الاكاديميين والمهنيين، إذ برزت أهمية المحاسبة القضائية كأحد آليات الحد من الفساد المالي فهي تتضمن الأساليب والإجراءات المحاسبية المتخصصة كأداة للتحري والتحقق والحصول على الأدلة الثبوتية عن اشكال الفساد المالي مما يؤدي ذلك لتحقيق التنمية والسعي لاستدامتها لأجيال المستقبل. توصل البحث إلى نتائج من أهمها: وجود اتفاق بين أفراد العينة بمستوى عالٍ من الأهمية لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة العراقية، كما إن هناك توافق بين قبل أفراد العينة بوجود تطوير الخبرات والمهارات والمعرفة للمحاسبين القضائيين لكشف حالات الغش والتلاعب ومكافحة الفساد وتقديم المشورة اللازمة في الأمور والقضايا المالية الدقيقة، كما إن دعم تخصص المحاسبة القضائية وتعزيز المهارات المرتبطة بها يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وبناءً عليه يوصي الباحث بضرورة تطوير المناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد في اقسام المحاسبة لغرض اعداد وتهيئة محاسبين متخصصين بالمحاسبة القضائية وذلك للعمل كمستشارين وخبراء في الدعاوى القضائية وتقديم المشورة في القضاء بحكم خبرتهم بالمحاسبة والتدقيق.

**الكلمات المفتاحية:** المحاسبة القضائية، الفساد المالي، التنمية المستدامة.

### المقدمة

إن مستقبل الشعوب أصبح من الأمور الهامة والمصيرية ومن هذه الأمور الهامة ومن أبرزها التنمية المستدامة إذ إن التنمية بمفهومها الحديث توفير رغبات وحاجات الانسان والمجتمع ككل مع ضمان استمرار حقوق الأجيال في المستقبل، لقد أصبحت التنمية المستدامة سمة أساسية للمجتمع الديمقراطي الحديث. ومع هذا فإن العالم يواجه العديد من التحديات الأساسية المتعلقة بالاستدامة وفي العديد من المجالات على سبيل المثال فإن إمدادات الطاقة تواجه استنزافاً سريعاً للموارد الطبيعية، وتلوث الهواء وانبعاثات الغاز المسببة للانباس وكثير من التحديات في مجال الزراعة ونظام التعليم وكذلك بعض التحديات متعلقة بقضايا بيئية واجتماعية واقتصادية وهذه تحتاج إلى مؤسسات قوية تعمل على مواجهة هذه التحديات المختلفة ومحاولة إيجاد الحلول لها، فإن هذه المؤسسات إذا حصلت على إمكانيات قوية أو نفوذ كافياً ستكون قادرة أن تحل مشكلة المجتمع فيما يخص السعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما إن انخفاض مستوى الرقابة الداخلية وضعف الخبرات المحاسبية مع ازدياد الفساد المالي والاحتيال والاختلاس قد يؤدي إلى عدم تحقيق ابعاد التنمية المستدامة، ولأجل الاستمرار بتلبية احتياجات المجتمع في الحاضر والأجيال في المستقبل يجب أن يتم تطوير الأقسام المتعلقة بالمحاسبة وعلومها لأجل أن تحد من الفساد والاحتيال والرشوة وغيرها لغرض النهوض بتنمية المجتمع واستدامته حيث إنه كلما انخفضت اشكال الفساد المتنوعة

كلما زاد ذلك من تعزيز أبعاد التنمية المستدامة. إذ إن التحديات التي ذكرناها في ما يخص ضعف الرقابة وقلت الخبرات المحاسبية فضلا عن انخفاض موثوقية التقارير المالية وتقارير الاستدامة والفساد بأنواعه كل هذا يحتاج إلى ضرورة وجود أدوات عمل تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ الموارد الموجودة وحماية البيئة وزيادة النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة والفقر وتطبيق التعليمات والقوانين التي تنظم سير العمل ووجود مؤسسة قوية تدعم كل هذه الأهداف، لذلك توجهت الأنظار نحو المحاسبة القضائية والتي أصبحت تمثل خط الحماية النهائي وصمام الأمان لضمان حقوق الأطراف المتنازعة وتلبية الرغبات والاحتياجات المجتمعية، إذ إن المحاسب القانوني وما يمتلكه من خبرة ومعرفة تامة بعلم المحاسبة والتدقيق والمعرفة القانونية وما لديه من كفاءات ومهارات عالية في التحقيق والتحري والتحليل لحسم المواقف والحصول على الإثباتات من أدلة ثبوتية وغيرها من أجل حل النزاعات المالية والاجتماعية والبيئية، وما يملكه من مهارات تمكنه من إيجاد طرق ووسائل تبين له عمليات الاحتيال والغش والتلاعب، والعمل على الحد من الفساد المالي لما يفيد ذلك في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وبما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ولتحقيق هدف الدراسة قسم البحث على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

### المبحث الأول: منهجية البحث

**أولاً. مشكلة البحث:** تنبع مشكلة البحث في الحد من الفساد المالي للشركات وتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تبني المحاسبة القضائية في البيئة العراقية باتجاهين الأول من خلال المنازعات المالية في القضاء العراقي أما الاتجاه الثاني في محاربة الفساد المالي من خلال هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وبذلك تعكس على تحقيق تنمية مستدامة ويكون السؤال الآتي هو مشكلة البحث الأساسية:

❖ هل هناك تأثير للمحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي للشركات وتحقيق تنمية مستدامة؟

ومن السؤال الرئيس لمشكلة البحث يمكن صياغة الأسئلة الرئيسة الآتية:

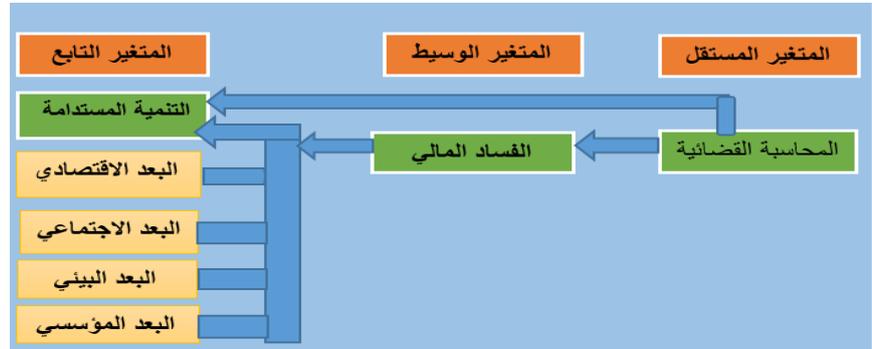
- هل للمحاسبة القضائية تأثير ذو دلالة معنوية في الحد من الفساد المالي؟

- هل للمحاسبة القضائية تأثير ذو دلالة معنوية على التنمية المستدامة؟

- هل يزداد تأثير المحاسبة القضائية على التنمية المستدامة عند توسيط الفساد المالي؟

**ثانياً. أهمية البحث:** يعد موضوع المحاسبة القضائية من الموضوعات المهمة في علم المحاسبة إذ يحظى باهتمام عالي من الكتاب والمؤلفين والباحثين، إذ إن المحاسبة القضائية لها أهمية كبيرة فهي تلبي احتياجات القضاة والشركات في حل النزاعات التي تتطلب وجود الصحاب الخبرة في مجال المحاسبة القضائية ولها أهمية في خفض جرائم الفساد المالي المتنوعة كما تؤدي إلى زيادة أداء الهيئات الرقابية في الشركات، ويمكن أن تكون هناك فائدة للأفراد حيث تؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية من خلال زيادة كفاءة القوائم المالية حول عدم وجود تضليل أو غش في القوائم المالية، وكذلك في تقييم المشاريع والسلع والخدمات بالقيمة الحقيقية، ولهذا تبرز أهمية هذا البحث من المحاسبة القضائية ذاتها كونها أحد حقول المحاسبة المهمة، كما انها تقوم بتشخيص دقيق للواقع الذي بدوره يعطي توضيح عن مجمل الفوائد أو الخسائر للوحدات الاقتصادية عند العمل. ومعالجة الخلل ونقاط الضعف عن أداء الوحدات الاقتصادية في جميع قطاعاتها، مما يساعد في الحفاظ على موارد

- الشركات وتحقيق اهداف افراد المجتمع من اجل التنمية المستدامة، والتي أصبحت الضرورة القصوى والهدف الأهم للشعوب من اجل تحقيقه للأفراد والمجتمع في الوقت الحاضر ولأجيال المستقبل.
- ثالثاً. هدف البحث:** يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة أهداف متمثلة بالآتي:
1. توضيح مفهوم المحاسبة القضائية وأماكن العمل التي تحتاجها.
  2. بيان مفهوم الفساد المالي واشكاله المتنوعة.
  3. شرح مفهوم التنمية المستدامة وتوضيح أبعادها الأربعة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والبيئية.
  4. قياس دور المحاسبة القضائية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة من خلال الحد من الفساد المالي في الشركات.
- رابعاً. فرضيات البحث:** بناءً على أسئلة مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرضيات الآتية:
1. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.
  2. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمحاسبة القضائية على التنمية المستدامة.
  3. يزداد تأثير المحاسبة القضائية على التنمية المستدامة عند توسط الفساد المالي.
- خامساً. نموذج ومتغيرات البحث:** اعتمد البحث على دراسة المحاسبة القضائية كمتغير مستقل للبحث والفساد المالي كمتغير وسيط وابعاد التنمية المستدامة كمتغير تابع للبحث وكما موضح في الشكل أدناه.



شكل (1): انموذج البحث.

المصدر: من اعداد الباحث.

**سادساً. منهج البحث ووسائل جمع المعلومات**

1. **منهج البحث:** اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال عرض ودراسة بعض الأدبيات والدراسات السابقة فيما يخص مفهوم المحاسبة القضائية والفساد المالي والتنمية المستدامة وما تأثير المحاسبة القضائية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة من خلال الحد من الفساد المالي، كم تم الاعتماد على المنهج التحليلي الاستقرائي في الجانب التطبيقي للبحث والذي من خلاله تم تحليل نتائج البحث لاختبار فرضياته التحقق من نتائج الاختبار.
  2. **وسائل جمع البيانات والمعلومات:**
- أ. الجانب النظري:** تم تغطية البحث بالاستناد على ما هو متوفر من المراجع العربية والأجنبية من كتب وبحوث ودوريات ورسائل جامعية فضلاً عن المعلومات من بعض المقابلات الشخصية ذات الصلة بموضوع البحث.

ب. الجانب العملي: تم تصميم استمارة استبيان التي تعد أحد مصادر الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع تأثير المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

سابعاً. حدود البحث:

❖ الحدود المكانية: تتمثل في مختلف الجامعات والمعاهد العراقية.

❖ الحدود الزمانية: تمثلت خلال الفترة من 2023 – 2024.

سابعاً. مجتمع وعينة البحث: نظراً لأن متطلبات البحث تتطلب وجود مجتمع للبحث لاختبار فرضياته فقد تم اختيار مجتمع البحث المتمثل بالجامعات والمعاهد العراقية والعاملين في مكاتب التدقيق، أما عينة البحث فتمثلت ببعض الأكاديميين والمهنيين.

### المبحث الثاني: الإطار النظري

#### المطلب الأول: المحاسبة القضائية

أولاً. مفهوم المحاسبة القضائية: عرفت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين الأمريكية (ACCA) المحاسبة القضائية بأنها تطبيق للمهارات والمعرفة المحاسبية في القضايا التي لها إشكالات قانونية وأهمها هو التحقيق في النشاط الاحتيالي بما في ذلك اعداد تقرير الخبراء أو افادة الشاهد الخبير في الأمور القانونية (Awolowo, 2019: 41).

وتعرف المحاسبة القضائية على أنها إحدى فروع المحاسبة المتخصصة بكشف عمليات الاحتيال والغش التي لم يتم تشخيصها أثناء عمالات الرقابة والتدقيق وهذه تكون بعد حصول العاملين عليها على خبرات ومؤهلات محاسبية وتدقيقية وقانونية كبيرة (امين، 2020: 272).  
وعرفها (عبد، 2021: 125) هي إحدى مجالات المحاسبة التي تطورت مؤخرًا والقائمة على أساس تكامل المعرفة بين الأساسيات المحاسبية والتدقيق من جانب والتحقيق والخبرة المترجمة في الأمور القانونية من جانب آخر لمختلف الدعاوى والمنازعات التي تختص بالمسائل التجارية والمالية.

كما عرفت المحاسبة القضائية بأنها إحدى الفروع الحديثة في المحاسبة المالية التي تجمع المهارات والخبرات والمؤهلات المتنوعة منها المحاسبية والتدقيقية ومنها القانونية كذلك الخبرات في مجال التحقيق وتكنولوجيا المعلومات من أجل حل المشكلات التي لها جوانب اقتصادية ومالية. (البياتي وكريم، 2023: 138).

ويرى الباحث إن المحاسبة القضائية هي المحاسبة التي تواكب التطورات الحديثة من الخبرات والمؤهلات المحاسبية والتدقيقية والمعرفة الكافية بالأمور القانونية على أقل تقدير أن تكون هناك خبرات تخص الاحتيال المالي وكشف التلاعبات والغش فيما يتعلق بأعمال الشركات عندما يتم حل النزاعات بين الشركات لدى المحاكم.

ثانياً. أهداف المحاسبة القضائية: يمكن أن تحقق المحاسبة القضائية مجموعة من الأهداف منها قد يكون توفير بيئة ايجابية للعمل والابتعاد عن عمليات السرقة والاحتيال وكذلك تعزيز الثقة لدى الجمهور بعمل الشركات (الجليلي، 2012: 41) وهناك أهداف إضافية تسعى المحاسبة القضائية من تحقيقها وهي القيام بعمليات التحري عن أعمال الاحتيال واكتشافها وهو من المهام الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها المحاسبة القضائية دائماً وكذلك التأكد من الادعاءات التي يزعمها أحد أطراف

ذات العلاقة كما إن هناك بعض الأهداف وهو القيام بالتحقيق والتحليل من دقة احتساب مبلغ التعويض (سعيد وامين، 2017: 45).

**ثالثاً. مهارات المحاسبة القضائية:** تتكون مهارات المحاسبة القضائية من أربعة أبعاد رئيسية وهي كما يلي: (Imjai, et al., 2024: 4)

1. **فحوصات الاحتيال:** ويعنى هذا البعد هو القدرة على كشف المشاريع الاحتيالية وتدقيقها والعمل على تجنبها. وهو يتطلب الفهم الشامل لآليات الاحتيال، وتطبيق أساليب التحقيق بشكل سليم، والاستخدام الماهر لأدوات التكنولوجيا. إن المحترفين الماهرين في مجال فحوصات الاحتيال ليسوا بارعين في اكتشاف الأعمال الاحتيالية فحسب، بل إنهم جاهزون أيضاً لتنفيذ خطط لمنع حدوثها في المستقبل، مما يجعل هذا المجال حجر الزاوية في خبرة المحاسبة القضائية.
2. **تقييم الأعمال:** تتضمن هذه الكفاءة التقييم الدقيق للقيمة المالية للشركة، وخاصة في القضايا التي تنطوي على عمليات استحواذ او نزاعات أو إجراءات قانونية. وتتطلب مهارات تحليلية متقدمة لغرض تفسير البيانات المالية ومعرفة اتجاهات السوق، مما يعطي أساساً واقعياً لاتخاذ القرار في النزاعات والمعاملات المالية. حيث يمثل هذا البعد عنصراً بالغ الأهمية من المحاسبة القضائية، لما يقدمه من رؤى قيمة حول البيانات المالية وأفاق الشركات.
3. **دعم التقاضي:** بهذه الصفة يقوم المحاسبون القضائيون من خلال الخبرة المتخصصة لديهم بتقديم المساعدة في النزاعات القانونية، مما يتطلب ذلك إماماً خاصاً بالإجراءات القانونية والمهنية في نقل المعلومات المالية بشكل واضح ومقنع في إطار قانوني يتجاوز الطرق المحاسبية التقليدية، من أجل أن يسد الفجوة بين تحليل البيانات المالية والحجج والأدلة القانونية، ومن ثم يؤدي ذلك لتسليط الضوء على طبيعة التخصصات المتعددة للمحاسبة القضائية.
4. **التحقيقات القضائية لتكنولوجيا المعلومات:** ويتم في هذا المجال التركيز على فحص البيانات الرقمية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات للبحث والكشف عن المخالفات المالية وجمع أدلة عنها. وتسليط الضوء على الدور الحاسم للبراعة والخبرة التكنولوجية للتحقيق في الجرائم المالية الحديثة، والتي في الغالب تنطوي على مسارات رقمية معقدة.

#### **المطلب الثاني: الفساد المالي**

**أولاً. مفهوم الفساد المالي:** يمكن أن يعد الفساد أحد العوائق الرئيسية في القطاع المالي فهو ضد حقوق الانسان وسيادة القانون وهو الحاجز الأكثر استمراراً ضد التنمية الاجتماعية ونمو الاقتصاد لأي دولة (Lucey, et al., 2023: 1) كما عرف (bahoo, et al., 2020: 2) الفساد المالي بأنه يتجسد بثلاث خصائص أولها أن الشركة أو الشخص يقوم بممارسة أحد أشكال النشاط بشكل غير قانوني والثاني هو إساءة استخدام النفوذ أو السلطة في انتهاك اللوائح أو القواعد العامة ويتجاوز الحدود القانونية والثالثة هو استخدام منصب ذا سلطة لكسب منافع خاصة شخصية. ويعرف الفساد أيضاً بأنه مجموعة كبيرة من الأفعال السيئة كالاختلاس والتزوير والرشوة والتواطؤ والتحرير وإخفاء الحقيقة والتقدير غير الصحيح لقيم السلع وفي الغالب يتم استخدام هذه الأفعال لغرض تحقيق منافع شخصية للشخص نفسه أو من أجل خسارة طرف ثاني أو من أجل مصلحة شخص ثالث (عبيد، 2022: 74).

كما عُرف الفساد المالي بأنه فعل معين يقوم به شخص بصفة غير رسمية بمخافة القواعد والتعليمات التي تحكم العمل والتجاوزات المالية وله نتائج سلبية في كافة النواحي كالسرقة والرشوة والاختلاس والتزوير وتقييم السلع بغير قيمتها الحقيقية (رمو وذنون، 2018: 41). حيث عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه أي عمل يتضمن سوء استعمال الوظيفة أو المنصب لأجل تحقيق مصلحة أو منفعة مالية خاصة لنفسه أو لجماعته (المالكي والفخاخ، 2023: 230) كما عرف (عبد القادر ورفو، 2014: 515) بأنه سلوك مخالف للقانون متمثلاً بأعمال السماسرة في المشاريع وهدر المال العام والانحرافات المالية ومخافة التعليمات والقواعد المالية وعدم تنفيذ التعليمات الخاصة بالرقابة المالية. إذ إن الفساد له آثار سلبية على الحقوق بين الأشخاص عند وجود منازعات بينهم عندما يكون لديهم تجارة مشتركة أو على الشركات عند وجود عمل مشترك وقد يكون على رجال الأعمال مثل هذه التأثيرات، كما إن مفهوم الفساد المالي قد يفسر على أنه انتهاك القوانين وعدم الالتزام بتأدية الواجبات الرسمية بصورة صحيحة لغرض تحقيق مالي (مشكور وآخرون، 2017: 194).

ومن الفساد المالي ما يسمى بالجريمة المالية هي جريمة ضد الممتلكات مثل التحويل غير القانوني لممتلكات تعود لشخص وتحويلها بالطرق غير القانونية لملكية شخص آخر وسيطرته عليها ويمكن أن تعرف بانها استخدام الخداع لتحقيق مكاسب غير قانونية والتي تتطلب عادة على إخفاء الطبيعة الحقيقية للأنشطة وخرق الثقة (Lord & Levi, 2023: 3) يرى الباحث إن الفساد المالي هو عدم تنفيذ التعليمات التي تنظم العمل من أجل منافع شخصية تحول المنافع العامة إلى منافع خاصة له أو للأشخاص المتعاونين معه ومن أشكالها الاختلاس والرشوة.

**ثانياً. أشكال الفساد المالي:** صنف عدد من الباحثين اشكال الفساد المالي كالاتي (عبدالرحمن والفارسي، 2020: 213-214):

1. **الرشوة:** تعرف بأنها دفع مبلغ مالي من شخص أو مجموعة اشخاص إلى جهة معينة غير محددة قد تكون أفراد أو شركات أو مؤسسات من أجل كسب شيء غير مشروع أو لأجل تولي منصب أو لأجل المساعدة في التهرب الضريبي أو لأجل إنقاذ شخص من بعض المخالفات القانونية التي قام بها
2. **غسيل الأموال:** ويتم تسميته بتبييض الأموال وهي التجارة والاستثمار بأموال غير مشروع وتوظيفها وادخالها في عمليات مشروعة وفي أغلب الأحوال تتم هذه العمليات في دول فقيرة أو يتم خلط هذه الأموال المشبوهة وغير المشروعة بأموال أخرى مشروعة كاستثمارها في مؤسسات مصرفية أو مالية.
3. **التزوير:** هو القيام بتغيير الحقائق لغرض الغش في وثيقة أو سند أو محرر آخر بإحدى الطرق المعروفة قد تكون مادية أو معنوية التي بينها القانون تغييراً من شأنه احداث ضرراً بشخص من الأشخاص أو بالمصلحة العامة وفي أغلب الاحيان تكون عملية التزوير بالمستندات الثبوتية، تحريف البيانات المالية أو الأرقام والأسماء أو المبالغ أو تقليد الاختام أو التواقيع، حيث إنه في أغلب الاحيان تتمثل عمليات التزوير هي إضافة مبالغ على وصولات الشراء من قبل لجان المشتريات.
4. **الاختلاس:** هو خيانة الموظف للأمانة المادية التي في عهده سواء كانت نقدية أو عينية ويعرف كذلك هو عبث الموظف بالأمانة التي أوتمن عليها من المال العام أو المال الخاص بالأخرين بسبب منصبه الوظيفي (النعمي وسعيد، 2014: 531).

**المطلب الثالث: التنمية المستدامة**

أولاً. مفهوم التنمية المستدامة: يمكن أن تعرف التنمية المستدامة على أنها توفير احتياجات الأجيال في الوقت الحالي دون التأثير على احتياجات الأجيال اللاحقة (كريدي، 2023: 318) وهناك من عرفها على أنها عملية التغيير النمطي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والتوجيه بالاستثمارات نحو الأفضل والتطوير المؤسسي مع تكيف التنمية بطريقة تعزز الإمكانات الأنية والمستقبلية لتلبية احتياجات الإنسان وأهدافه (العواني، 2023: 391).

وهناك تعريف للتنمية المستدامة ل إدوارد بآربيه (Edward Barbier) كونه أول المستخدمين لعبارة التنمية المستدامة حيث عرفها على أنها النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية مع الحرص العالي في الحفاظ على الموارد الطبيعية المتوفرة وبأقل ضرر وإساءة للبيئة (محمد واخرون، 2015: 341)

وعرفها (حمدان، 2016: 324) أن التنمية المستدامة هي القيام بعمليات التحسين للاقتصاد والاجتماع من خلال تقييم المنافع وتلبيتها مع المحافظة على المتطلبات والاحتياجات المستقبلية والتنوع والموارد الطبيعية المهمة.

إذ إن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق أولويات اقتصادية وبيئية ويجب أن تؤخذ في الاعتبار التكاليف والفوائد المتوازنة قصيرة وطويلة الأجل والاختلافات الكبيرة في الدخل وفي الوصول إلى الموارد بينهما ويجب تقليص الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة. كما يجب أن يتم تسليط الضوء على الأبعاد المتعددة لدعم التنمية ونشير أن التنمية المستدامة ليس فقط اقتصادية وبيئية، ولكن أيضاً إنسانية ودينية، مؤسسية واجتماعية، علمية وسياسية إذ إنها واسعة بما فيه الكفاية هذا هو الذي يحدد العلاقة بين التغيير العالمي والاستدامة (4: Schmandt et al., 2000)

كما إن التنمية المستدامة هي السعي لتحقيق الاستغلال الأفضل للموارد البشرية والطبيعية المتوفرة والمتاحة لغرض تلبية احتياجات الأفراد في المجتمع كما تهدف للارتقاء بالمجتمع من النواحي جميعها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال التحول الحضاري (إبراهيم وقاسم، 2023: 295)

يرى الباحث إن التنمية المستدامة هي الوسائل والطرق التي توفر المتطلبات الأساسية للأفراد في الحاضر وإيجاد الموارد الضرورية لاستمرار العيش في المستقبل أي القيام بما هو ضروري للرفاهية في الوقت الحالي وعدم اهمال المتطلبات الضرورية للاستمرار في المستقبل.

**ثانياً. ابعاد التنمية المستدامة:**

1. **البعد الاقتصادي:** ويقصد بالتنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية هي عملية تحسين مستوى معيشة الإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع الغذائية والخدمات الضرورية الأخرى كخدمات التعليم والسكن والصحة والنقل وكذلك أن يكون هناك استمرارية للنظام الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات مستقبلاً (Harris, 2000: 5-7).
2. **البعد البيئي:** إذ يعني هذا البعد على تأثير المؤسسات على الأنظمة وأهمها الأنظمة الأيكولوجية الماء والهواء والأرض والموارد الطبيعية جميعها إذ إن هذا المبدأ ينادي بضرورة حسن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة وتسخيرها لمصالح البشرية مما يؤدي إلى ازدهار حياة بشرية وحيوانية جيدة والسعي لإدامتها وتطورها دون تركها للاستنزاف (Steurer, et al., 2005: 267).
3. **البعد الاجتماعي:** وهذا البعد يعني السعي إلى الحفاظ على المجتمع وضمن حقوق الإنسان والمساواة، واحترام التنوع الثقافي والديني والعرق، والحفاظ على الهوية الثقافية والحفاظ على الأعراف والقيم الاجتماعية والقواعد. (Klarin, 2018: 84).

4. **البعد المؤسسي:** يمكن أن يعبر عن البعد المؤسسي بأنه قدرة المؤسسات على توجيه الجهات التنفيذية الفاعلة في ظل وجود ظروف معينة إلى معالجة أهداف الاستدامة في نواحي متعددة مثل القدرة على الاستمرار في تدفق المنافع للمستخدمين والعملاء ومن ناحية أخرى هو طول عمر المؤسسة إذ هذا يعني أنه كلما طالت مدة بقاء المؤسسة كلما كانت أكثر استدامة من الناحية المؤسسية، ومن جهة أخرى يمكن أن يعد هذا البعد بعده الآليات التي هي القواعد والأنظمة الرسمية والتوجيهات التي هي القواعد والأنظمة الضمنية التي تنظم اختيارات مهام وتصرفات الجهات التنفيذية الفاعلة الفردية والاجتماعية في المجتمع (Chen, et al., 2023: 3).

كم تم التركيز في مؤتمر ريو+20 عام 2012 على الإطار المؤسسي. إذ تمت مناقشة كيفية حل مشاكل ضمان رفاهية السكان، ومعالجة مشاكل النمو الاقتصادي، وليس فقط الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة ولكن أيضاً الحد من الفقر، وكيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها. والقضاء على أوجه القصور في تنفيذ الأفعال القانونية. كما يمكن أن نؤكد أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية إلا باستخدام البيئة المؤسسية وذلك ان القرارات التي تتخذها المؤسسات على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي بدورها تؤثر هذه الأبعاد على المؤسسات. وفي نهاية البيان الختامي للمؤتمر اقر بأن " سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد على الصعيدين الاقليمي والوطني، فضلا عن البيئة التمكينية، هي أمور ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة" (Domarkas, 2012: 642).

#### المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

تم الاعتماد بالجانب العملي على استمارة استبانة حيث تم اختيار الأسئلة من دراسات سابقة تناولت متغيرات البحث وهي كالاتي (خضير، 2023؛ عبدالكريم وعبدالحسين، 2024؛ رمو وذنون، 2018) وتم توزيع استمارة الاستبانة على مجتمع البحث عن طريق الاستمارة الالكترونية Google from وتم جمع (115) استمارة وكان الصالح منها للتحليل (107) استمارة وكانت النتائج كالاتي:

1. **صدق الاستبانة:** تم اختبار صدق الاستبانة عن طريق اختبار ألفا كرونباخ وكانت النتائج كالاتي:

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.926	36

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS.

2. **توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي:**

جدول (2) توزيع افراد العينة حسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دكتوراه	43	40.2	40.2	40.2
	ماجستير	53	49.5	49.5	89.7
	بكالوريوس	11	10.3	10.3	100.0
Total		107	100.0	100.0	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS.

عليه تعليق [A1]: تنسيق

أظهرت نتائج البحث بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي كما هو موضح بالجدول رقم (2) وكما يأتي: أن الاستجابات نسبتهم (40.2%) هم من حملة شهادة الدكتوراه والمجيبين الذين يحملون الماجستير كانت نسبتهم (49.5%) والمجيبين الذين يحملون شهادة بكالوريوس كانت نسبتهم (10.3%) علماً أن إجمالي العينة كانت (107) إجابة وهذا يعني وجود الأساس المعرفي الأكاديمي لأغلبية أفراد العينة للإجابة بموضوعية عن فقرات الاستبانة.

### 3. توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

جدول (3): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مهني	19	17.8	17.8	17.8
	أكاديمي	88	82.2	82.2	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS  
أظهرت نتائج الدراسة بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب التخصص أن تخصص أكاديمي ما نسبته (82.2%) من حجم العينة فيما شكل تخصص مهني ما نسبته (17.8%) مما يعزز جانب الخبرة والمعرفة العلمية المهنية لدى أفراد عينة المجتمع.

### 4. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة:

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أكثر من 25	23	21.5	21.5	21.5
	من 20 إلى 25	14	13.1	13.1	34.6
	من 15 إلى 20	26	24.3	24.3	58.9
	من 10 إلى 15	24	22.4	22.4	81.3
	من 5 إلى 10	20	18.7	18.7	100.0
	Total	107	100.0	100.0	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS.  
أظهرت نتائج البحث بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة أن ما نسبته (24.3%) من عينة البحث تتمتع بخبرة من 15-20 سنة وهذا يدل على المقدرة والخبرة المكتسبة لعينة البحث من خلال المعرفة الواسعة والعميقة لها وأن ما نسبته (21.5%) هم أكثر من 25 سنوات الخبرة وهذا أيضاً دليل على ان افراد العينة يتمتعون بخبرة ومعرفة عالية.

جدول (5): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة على فقرات الاستبانة للمحور الأول المحاسبة القضائية

مقياس الاستجابة/ المحور الأول													
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		المتغيرات
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
1	.59118	1.6262					5.6	6	51.4	55	43.0	46	س1
4	.55646	1.6916					4.7	5	59.8	64	35.5	38	س2
3	.61444	1.7103					8.4	9	54.2	58	37.4	40	س3
2	.73983	1.7103			2.8	3	8.4	9	45.8	49	43.0	46	س4
12	.79752	2.1215			4.7	5	24.3	26	49.5	53	21.5	23	س5
5	.71953	1.8037			2.8	3	9.3	10	53.3	57	34.6	37	س6
6	.71547	1.8131			1.9	2	12.1	13	51.4	55	34.6	37	س7
10	.71535	1.9159			2.8	3	13.1	14	57.0	61	27.1	29	س8
9	.66090	1.8411			1.9	2	9.3	10	59.8	64	29.0	31	س9
8	.72075	1.9065			.9	1	18.7	20	50.5	54	29.9	32	س10
7	.66568	1.8318			.9	1	12.1	13	56.1	60	30.8	33	س11
11	.64002	1.8785			.9	1	12.1	13	60.7	65	26.2	28	س12
	0.67	1.8	0	2.17			11.5		54.125		32.71		المعدل العام
			2.17						86.8				نسبة الاتفاق

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS. يعرض الجدول رقم (5) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المحاسبة القضائية من خلال إجابات الأفراد المبحوثين، حيث يشير الجدول أعلاه إلى أن ما معدله (86.8%) من الإجابات كانت، بدرجة (أتفق بشدة، أتفق)، وبالمقابل كانت الإجابات الأخرى بعدم الاتفاق بمعدل (2.17%)، ويدعم هذه الإجابات قيمة الوسط الحسابي التي بلغت (1.8%) والانحراف المعياري (0.67%)، أما العامل الذي أسهم في إيجابية هذا المتغير وكان في الترتيب الأول فهو (س1) و(س4) والذي ينصان (تحتاج البيئة المحلية لتفعيل دور المحاسبة القضائية للاستفادة من خدماتها) و(تسهم المحاسبة القضائية في مساعدة القضاء على الحكم بالقضايا الفنية المحاسبية بدرجة عالية من الموضوعية) فقد كانا من أبرز العوامل التي أسهمت في اغناء هذا المتغير بنسبة الاتفاق من قبل الأفراد المبحوثين بقيمة الوسط الحسابي البالغة ل (س1) (1.626%) وقيمة الانحراف المعياري البالغة (س4) (0.5911%)، و(س4) الوسط الحسابي (1.710%) وقيمة الانحراف المعياري (0.739%).

جدول (6): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة على فقرات الاستبانة للمحور الثاني الفساد المالي

مقياس الاستجابة/ المحور الثاني												
المتغيرات	أنتف بشدة		أنتف		محايد		أنتف		أنتف بشدة		الترتيب	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
س1	44	41.1	55	51.4	7	6.5	1	0.9	2	1.7383	69141	7
س2	41	38.3	55	51.4	9	8.4	2	1.9	3	1.7664	74706	6
س3	42	39.3	51	47.7	11	10.3	3	2.8	3	1.8962	77986	11
س4	35	32.7	50	46.7	18	16.8	3	2.8	6	1.9439	86692	10
س5	37	34.6	45	42.1	19	17.8	6	5.6	7	1.5794	61487	3
س6	52	48.6	48	44.9	7	6.5	2	1.9	8	1.6168	70904	2
س7	53	49.5	44	41.1	8	7.5	3	2.8	9	1.6226	74900	1
س8	54	50.5	41	38.3	8	7.5	1	0.9	9	1.6822	66727	4
س9	45	42.1	52	48.6	9	8.4	1	0.9	14	1.7850	70078	9
س10	39	36.4	53	49.5	14	13.1	2	1.9	20	1.9159	75388	12
س11	33	30.8	52	48.6	20	18.7	3	2.8	10	1.7196	62638	8
س12	40	37.4	57	53.3	10	9.3	0	0	2.24	1.744	0.547	
المعدل العام		40.1	46.9		10.9							
نسبة الاتفاق		87										

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS. يعرض الجدول رقم (6) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الفساد المالي من خلال إجابات الأفراد المبحوثين، إذ يشير الجدول أعلاه إلى أنَّ ما معدله (87%) من الإجابات كانت بدرجة (أنتف بشدة، أنتف)، وبالمقابل كانت الإجابات الأخرى بعدم الاتفاق بمعدل (2.24%)، ويدعم هذه الإجابات قيمة الوسط الحسابي التي بلغت (1.744%) والانحراف المعياري (0.547%)، أما العامل الذي أسهم في إيجابية هذا المتغير وكان في الترتيب الأول فهو (س8) والذي ينص (عدم وجود الرادع القانوني القوي الذي يحد من ممارسات الفساد المالي) فقد كان من أبرز العوامل التي أسهمت في اغناء هذا المتغير بنسبة الاتفاق من قبل الأفراد المبحوثين بقيمة الوسط الحسابي البالغة (1.622%) الانحراف المعياري البالغة (0.749%).

جدول (7): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات عينة محور التنمية المستدامة

مقياس الاستجابة/ المحور الثالث													
المتغيرات	أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		لا أتفق بشدة		الانحراف المعياري	الترتيب	المتغيرات
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت			
س1	36	33.6	42	39.3	25	23.4	3	2.8	3	2.8	1.9528	4	س1
س2	34	31.8	57	53.3	13	12.1	3	2.8	3	2.8	1.8598	6	س2
س3	21	19.6	71	66.4	14	13.1	1	.9	1	.9	1.9533	12	س3
س4	33	30.8	64	59.8	8	7.5	2	1.9	2	1.9	1.8037	7	س4
س5	37	34.6	58	54.2	11	10.3	1	.9	1	.9	1.7757	3	س5
س6	31	29.0	56	52.3	20	18.7					1.8972	8	س6
س7	39	36.4	63	58.9	5	4.7					1.6822	2	س7
س8	46	43.0	50	46.7	10	9.3	1	.9	1	.9	1.6822	1	س8
س9	36	33.6	59	55.1	10	9.3	2	1.9	2	1.9	1.7944	5	س9
س10	29	27.1	68	63.6	10	9.3					1.8224	10	س10
س11	28	26.2	61	57.0	15	14.0	3	2.8	3	2.8	1.9346	11	س11
س12	31	29.0	53	49.5	21	19.6	2	1.9	2	1.9	1.9439	9	س12
المعدل العام				54.67						1.86	1.841	0.678	
نسبة الاتفاق				85.8						0			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS يعرض الجدول رقم (7) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاسواط الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التنمية المستدامة من خلال إجابات الأفراد المبحوثين، إذ يشير الجدول أعلاه إلى أن ما معدله (85.8%) من الإجابات كانت، بدرجة (أتفق بشدة، أتفق)، وبالمقابل كانت الإجابات الأخرى بعدم الاتفاق بمعدل (0.681%) ويدعم هذه الإجابات قيمة الوسط الحسابي التي بلغت (1.841%) والانحراف المعياري (0.750%)، أما العامل الذي أسهم في إيجابية هذا المتغير وكان في الترتيب الأول فهو (س8) والذي ينص (ينبغي على الوحدات الاقتصادية السعي الى تطوير التقنيات الحديثة والخبرات الفنية التي تسهم في تحقيق الاستدامة) فقد كان من أبرز العوامل التي أسهمت في اغناء هذا المتغير بنسبة الاتفاق من قبل الأفراد المبحوثين بقيمة الوسط الحسابي البالغة (1.682%) وقيمة الانحراف المعياري البالغة (0.681%).

جدول (8): تحليل ارتباط سبيرمان Spearman لمتغيرات الدراسة

القيمة الارتباط والمعنوية	ارتباط سبيرمان (Spearman) والمعنوية (Sig. (2-tailed)	متغيرات البحث
0.0178332	Correlation Coefficient	اختبار Spearman للمتغير الأول
0.013	Sig. (2-tailed)	
0.02637613	Correlation Coefficient	اختبار Spearman للمتغير الثاني
0.021882433	Sig. (2-tailed)	
0.0287171	Correlation Coefficient	اختبار Spearman للمتغير الثالث
0.0499818	Sig. (2-tailed)	
0.024309	Correlation Coefficient	اختبار Spearman لجميع المتغيرات
0.028301	Sig. (2-tailed)	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS.

من الجدول أعلاه تبين أن اختبار الارتباط سبيرمان للمتغير الأول المحاسبية القضائية بلغ (0.0178332)، والمعنوية (2-tailed) Sig. بلغت (0.013)، وبذلك يعد الارتباط معنوي وذلك لأنه أقل من (0.005%)، وإن اختبار الارتباط سبيرمان للمتغير الثاني الفساد المالي بلغ (0.02637613)، والمعنوية Sig. بلغت (0.021882433)، وبذلك يعد الارتباط معنوي وذلك لأنه أقل من (0.005%)، وإن اختبار الارتباط سبيرمان للمتغير الثالث التنمية المستدامة بلغ (0.0287171)، والمعنوية Sig. بلغت (0.0499818) وبذلك يعتبر الارتباط معنوي وذلك لأنه أقل من (0.005%)، وإن اختبار الارتباط سبيرمان لجميع المتغيرات بلغ (0.024309) والمعنوية Sig. بلغت (0.028301)، وبذلك يعد الارتباط معنوي وذلك لأنه أقل من (0.005%).

جدول (9): علاقة الأثر بين المحاسبية القضائية والفساد المالي

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.774	1	8.774	86.443	.000 <sup>b</sup>
	Residual	10.657	105	.101		
	Total	19.430	106			

a. Dependent Variable: M2      b. Predictors: (Constant), M1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS. من الجدول أعلاه يتبين أن هناك علاقة تأثير معنوية وذلك من خلال تأثير المحاسبية القضائية (M1) المتغير المستقل على الفساد المالي (M2) المتغير الوسيط إذ بلغت درجة المعنوية (0.000) أقل من النسبة المعتمدة (0.005) وبذلك نقبل الفرضية الأولى يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمحاسبية القضائية في الحد من الفساد المالي.

جدول (10): علاقة الأثر بين المحاسبية القضائية والتنمية المستدامة

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.882	1	7.882	80.497	.000 <sup>b</sup>
	Residual	10.281	105	.098		
	Total	18.163	106			

a. Dependent Variable: M3.      b. Predictors: (Constant), M1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS. من الجدول أعلاه يتبين أن هناك علاقة تأثير معنوية وذلك من خلال تأثير المحاسبية القضائية (M1) المتغير المستقل على التنمية المستدامة (M3) المتغير التابع إذ بلغت درجة المعنوية (0.000) أقل من النسبة المعتمدة (0.005) وبذلك نقبل الفرضية الثانية يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمحاسبية القضائية على التنمية المستدامة.

جدول (11): علاقة الأثر بين الفساد المالي والتنمية المستدامة

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.910	1	7.910	81.006	.000 <sup>b</sup>
	Residual	10.253	105	.098		
	Total	18.163	106			

a. Dependent Variable: M3      b. Predictors: (Constant), M2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS. من الجدول اعلاه يتبين أن هناك علاقة تأثير معنوية وذلك من خلال تأثير للفساد المالي (M2) المتغير الوسيط على التنمية المستدامة (M3) إذ بلغت درجة المعنوية (0.000) أقل من النسبة المعتمدة (0.005) وبذلك نقبل الفرضية الثالثة يزداد تأثير المحاسبة القضائية على التنمية المستدامة عند توسيط الفساد المالي.

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

##### أولاً. الاستنتاجات:

- وجود اتفاق بين أفراد العينة بمستوى عالٍ من الأهمية لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة العراقية، كما إن هناك توافق بين قبل أفراد العينة بوجود تطوير الخبرات والمهارات والمعرفة للمحاسبين القضائيين لكشف حالات الغش والتلاعب ومكافحة الفساد وتقديم المشورة اللازمة في الأمور والقضايا المالية الدقيقة، كما إن دعم تخصص المحاسبة القضائية وتعزيز المهارات المرتبطة بها يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- تساعد المحاسبة القضائية القضاء عند الحكم واصدار القرارات بدرجة كبيرة من الموضوعية فيما يخص القضايا المحاسبية والمالية، وذلك عن طريق تقديم ادلة ثبوتية كافية لإقرار الحق في تحقيق العدالة للقضايا المطروحة امام القضاة.
- افتقار وجود قواعد قانونية ومعايير تحكم وتنظم إجراءات العمل في المحاسبة القضائية.
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمحاسبة القضائية على التنمية المستدامة.
- يزداد تأثير المحاسبة القضائية على التنمية المستدامة عند توسيط الفساد المالي.

##### ثانياً. المقترحات:

- تطوير المناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد في أقسام المحاسبة لغرض اعداد وتهيئة محاسبين متخصصين بالمحاسبة القضائية، وذلك للعمل كمستشارين وخبراء في الدعاوى القضائية وتقديم المشورة في القضاء بحكم خبرتهم بالمحاسبة والتدقيق والمهارات الأخرى مثل التحري.
- إقامة الندوات والدورات من قبل الأكاديميين والمهنيين للتعريف بفوائد المحاسبة القضائية.
- التعرف على مهارات وأساليب المحاسبة القضائية التي تساعد في كشف الفساد المالي.
- العمل على توعية المحاسبين بأهمية التنمية المستدامة وكيفية تحقيق ابعادها.
- يجب تبني المحاسبة القضائية في دار القضاء في العراق.
- على الوحدات الاقتصادية السعي لنشر أهمية المحاسبة القضائية في الأوساط الأكاديمية وبيان دورها الفعال في الحد من توسع أنشطة الفساد المالي مما يساعد ذلك على تحقيق التنمية المستدامة.

## المصادر

## أولاً. المصادر العربية:

1. امين، هه لكوورد محمد علي محمد (2020)، "أثر تفعيل المحاسبة القضائية في توثيق البيئة المالية والمحاسبية"، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد (55).
2. عبد، فضل الله احمد (2021)، " دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية عبي عينة من العاملين في مصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (16)، العدد (56).
3. البياتي، غازي عبد العزيز سليمان وكريم، فريدون نزار (2023)، " دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة استطلاعية لأراء عينة من المهنيين والأكاديميين في محافظة السليمانية"، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد (7)، العدد (2)، السليمانية.
4. كريدي، محمد جبار (2023)، " دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد (5)، العدد (1)، الملحق (1).
5. العلواني، خالد عواد حمادي (2023)، "التنمية المستدامة وحقوق الانسان في ضوء 6 القانون الدولي والتحديات المجابهة"، مجلة المعهد، العدد (12).
6. محمد، عبدالله حسون ودواوي، مهدي صالح وخضير، اسراء عبد الرحمن (2015)، " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد"، مجلة ديالى، العدد (67).
7. حمدان، حولة حسين (2016)، " دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في التنمية المستدامة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العدد (38).
8. الجليلي، مقداد احمد (2012)، " المحاسبة القضائية وامكانيات تطبيقها في العراق"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد (34)، العدد (107).
9. امين، ساكار ظاهر وسعيد، يعقوب احمد حمه (2017)، " دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصدقية بالقوائم المالية: دراسة حالة محاكم الاقليم"، مجلة التقني، المجلد (30)، العدد (40).
10. إبراهيم، مصطفى محمد وقاسم، نسرین غالي (2023)، " قياس وتحليل اثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق للمدة من (2003 - 2022)"، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد، (5)، العدد (خاص).
11. عبيد، زهراء ناجي (2022)، " دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي والإداري: بحث استطلاعي لأراء المدققين في الجامعة التقنية الوسطى"، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد (3)، العدد (3).
12. رمو، وحيد محمود وذنون، آلاء عبد الواحد (2018)، " استثمار دور المدقق في مواجهة حالات الفساد المالي والإداري في العراق: دراسة الدور والتأثير"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (42).
13. المالكي، ايمان جليل شايع والفخفاخ حمادي (2023)، " دور هيئة النزاهة في تفعيل الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، المجلد (15)، العدد (49).
14. عبد القادر، عبد الرحمن زهير (2014)، " تطوير مناهج التعليم المحاسبي في العراق ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري - مدخل المحاسبة القضائية والاستقصائية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (6)، العدد (6)، خاص بالمؤتمر العلمي الثاني.

15. مشكور، سعود جايد والشرع، علاء حسن وعبد، حيدر عباس (2017)، "المسؤولية المهنية للمدقق الداخلي وأثرها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري: دراسة على عينة من المدققين في مدينة السماوة"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (3).
16. عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم وتهاني، عويد فارس (2020)، " دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في المملكة العربية السعودية"، مجلة رماح للبحوث، العدد (44).
17. النعيمي، عبد الواحد غازي وسعيد، سوسن احمد (2014)، " دور المحاسبة والتدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (6)، العدد (12).
18. خضير، جاسم فاضل (2023)، " دور المحاسبة القضائية في تحقيق العاد التنمية المستدامة في العراق- دراسة استطلاعية في ديوان الرقابة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
19. عبدالكريم، ضحى كمال وعبدالحسين، هدير ماجد (2024)، " اثر المحاسبة السحابية في الحد من ممارسات الفساد المالي: دراسة استطلاعية للأراء عدد من التدريسيين والاداريين في جامعة وارث الأنبياء، مجلة وارث العلمية، المجلد (6)، العدد (18).

#### ثانياً. باللغة الأجنبية:

1. Awolowo, Ifedapo Francis, 2019, Financial Statement Fraud: The Need for a Paradigm Shift to Forensic Accounting, for the degree of PHD, Sheffield Hallam University, uk.
2. Schmandt, Jurgen & Ward C.H & Hastings, Marilu, 2000, Sustainable Development the Challenge of Transition, First published Cataloging, Cambridge University Press, New York 2000.
3. Harris, Jonathan M., 2000, Basic Principles of Sustainable Development, Development and environment institute working paper, Tufts University Medford MA, USA.
4. Steurer, Reinhard and Langer, Markus and Konrad, Astrid & Martinuzzi, André, 2005, Corporations, Stakeholders and sustainable development: A theoretical exploration of business-Society Relations, Journal of Business Ethics. Vol, 61, No, 3.
5. Klarin, Tomislav, 2018, The Concept of Sustainable Development: from its beginning to the contemporary issues, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol, 21, No, 1.
6. Lucey, brian m. and Kumar, Satish & Sureka, Riya, 2023, Corruption in finance research: The state of art and future research agenda, Journal of Economic Criminology, Vol, 1.
7. Bahooa, Salman and Alon, Ilan & Paltrinieri, Andrea, 2020, Corruption in international business: A review and research agenda, International Business Review, Vol, 29, No, 4.
8. Chen, Weixuan and Cheshmehzangi, Ali and Mangi, Eugenio & Heath, Tim & Yu , Jiapei, 2023, Limitations of institutional dimension in existing sustainability assessment tools: From the perspective of territory, Current Research in Environmental Sustainability Vol, 5.
9. Domarkas, Vladislavas, 2012, Institucinės dimensijos vaidmuo darnaus vystymosi koncepcijoje, pulic policy and administration, Kaunas University of Technology, Journal public policy and administration, Vol, 11, No, 3.

10. Lord, Nicholas and Levi, Michael, 2023, Economic crime, economic criminology, and serious crimes for economic gain: On the conceptual and disciplinary (dis)order of the object of study, Journal of Economic Criminology, Vol, 1.
11. Imjai, Narinthon and Swatdikun, Trairong and Rungruang, Prasit & Basiruddin, Rohaida & Aujirapongpan, Somnuk, 2024, Empowering generation z accountants in the era of data complexity and open innovation: Nurturing big data analytics, diagnostic, and forensic accounting skills, Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, Vol, 10, No, 2.

### الملاحق

#### م/ استمارة الاستبيان

جامعة تكريت  
كلية الإدارة والاقتصاد

السادة والسيدات المحترمون.  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

م/ استبانة

يسعدني ان اضع بين ايديكم هذه الاستبانة، التي تم اعدادها كجزء من متطلبات انجاز بحثي المعنون (تأثير المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي للشركات وتحقيق التنمية المستدامة)، ونظرا لخبرتكم ارجو استقطاع جزء من وقتكم لأبداء رأيكم بفقرات الاستبانة الواردة في القائمة المرفقة. شاكرا لكم سلفا حسن تعاونكم...

اولاً: المعلومات الشخصية:

1. التحصيل الدراسي:  دكتوراه  ماجستير  دبلوم عالي  بكالوريوس  دبلوم
2. التخصص:  مهني  أكاديمي
3. سنوات الخدمة:  25 فأكثر  20-25  15-20  10-15  5-10

ثانياً: محاور الاستبانة

المحور الأول: المحاسبة القضائية

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تحتاج البيئة المحلية لتفعيل دور المحاسبة القضائية للاستفادة من خدماتها.					
2	تسهم المحاسبة القضائية في تعزيز الاداء المالي للوحدات الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.					

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
3	تزيد المحاسبة القضائية من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية وزيادة موثوقية التقارير المالية وتقارير الاستدامة.					
4	تسهم المحاسبة القضائية في مساعدة القضاء على الحكم بالقضايا الفنية المحاسبية بدرجة عالية من الموضوعية.					
5	عدم وجود جهة مسؤولة أو قوانين أو تشريعات تنظم عمل المحاسبة القضائية في البيئة المحلية.					
6	ينبغي امتلاك المحاسب القضائي المعرفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ومهارات الاتصال الشفوي والكتابي لجمع الأدلة الملائمة للقضايا محل الجدل.					
7	الإلمام بالجوانب القانونية ومنها القوانين البيئية من مستلزمات عمل المحاسب القضائي.					
8	للمحاسب القضائي القدرة على اكتشاف التلاعب بالتقارير والقوائم المالية وتقارير الاستدامة للوصول الى الحقائق المخفية.					
9	تسهم المحاسبة القضائية في تعزيز التزام الوحدات الاقتصادية بالقوانين والتشريعات البيئية للحد من المخاطر البيئية.					
10	استخدام أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية.					
11	تلعب المحاسبة القضائية دورا فاعلا في مجال تطوير الفحص والتدقيق البيئي للوحدات الاقتصادية.					
12	تطبيق المحاسبة القضائية يسهم في الارتقاء بكفاءة وفعالية الأداء المهني وتحقيق البعد المؤسسي للتنمية المستدامة					

#### المحور الثاني: الفساد المالي

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	هال تتفق مع أهمية دور المدقق القضائي في مواجهة الفساد والاحتيال.					
2	هل تتفق مع استثمار المدققين من خلال امتلاكهم للمهارات الأساسية والمساعدة لمواجهة الفساد المالي.					
3	هل تتفق مع استثمار المدققين من خلال امتلاكهم للخبرات الأساسية لمواجهة الفساد المالي.					
4	هل تتفق مع استثمار المدققين من خلال امتلاكهم للمعارف الأساسية لمواجهة الفساد المالي.					
5	ان ممارسات الفساد المالي وسوء استخدام السلطة منتشرة في الوحدات الاقتصادية.					
6	ان مكافحة الفساد المالي يتطلب تعاون جميع الجهات ولا تقتصر على مكافحته على الهيئة الرقابية فقط.					

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
7	يساهم خرق الأنظمة والقوانين والتقصير في أداء العمل بصورة جيدة إلى هدر وضياح المال العام.					
8	عدم وجود الرادع القانوني القوي الذي يحد من ممارسات الفساد المالي.					
9	يساهم الفساد المالي في تقليل فرص الاستثمار مما يؤدي إلى ضعف في التقدم الاقتصادي.					
10	توفير الإدارة دورات تدريبية للموظفين والعاملين لتوعيتهم بمخاطر الفساد المالي.					
11	اعتماد الإدارة العليا أنظمة موضوعية وحديثة لمتابعة طرق مكافحة الفساد المالي.					
12	تقييم المخاطر والاستجابة لها مهم لتحديد فرص الفساد المالي.					

## المحور الثالث: ابعاد التنمية المستدامة

## أولاً: البعد الاقتصادي

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تسعى الوحدات الاقتصادية لزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل.					
2	استدامة الموارد الاقتصادية أحد اهم اهداف الوحدة الاقتصادية لضمان حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية من هذه الموارد.					
3	ينبغي على الوحدة الاقتصادية تجنب الالتزامات المالية التي تؤثر في اداءها التجاء المجتمع واستثمار مواردها الاقتصادية بما يتلاءم مع أهدافها التنموية.					
<b>ثانياً: البعد البيئي</b>						
1	ينبغي على الوحدات الاقتصادية تبني برامج بيئية متكاملة لمعالجة الملوثات الناتجة عن انشطتها المختلفة					
2	يتطلب من الوحدة الاقتصادية السعي الى تحقيق الاهداف البيئية طويلة الأجل من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات الهادفة الى حماية البيئة					
3	تطبيق المحاسبة القضاية يسهم في تحسين جودة التقارير البيئية وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.					
<b>ثالثاً: البعد الاجتماعي</b>						
1	يتطلب من الوحدات الاقتصادية السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية، وتحسين صحة الافراد وزيادة رفاهيتهم.					

					<p>ينبغي على الوحدات الاقتصادية السعي الى تطوير التقنيات الحديثة والخبرات الفنية التي تسهم في تحقيق الاستدامة وبما يؤدي الى تقديم منتجات عالية الجودة لا تضر بالمجتمع.</p> <p>تحقيق البعد الاجتماعي من خلال المحاسبة القضائية يؤدي الى الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص فضلا عن زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.</p>	2
					<p>رابعاً: البعد المؤسسي</p> <p>يسهم البعد المؤسسي في تقوية ثقة الجمهور في صحة عملية تطوير اداء الوحدات الاقتصادية التي تتطلب قواعد إدارية جيدة</p> <p>تحقيق البعد المؤسسي يمثل الحل الاجتماعي والاقتصادي لتطوير المجتمعات بالمساعدة على انهاء الفقر او الحد منه وزيادة الاصلاحات الاقتصادية</p> <p>تحقيق البعد المؤسسي من خلال المحاسبة القضائية يلعب دوراً رئيسياً في استقرار الاقتصاد وتوفير البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي فضلا عن تعزيز رفاهية المجتمع</p>	3
					<p>يسهم البعد المؤسسي في تقوية ثقة الجمهور في صحة عملية تطوير اداء الوحدات الاقتصادية التي تتطلب قواعد إدارية جيدة</p> <p>تحقيق البعد المؤسسي يمثل الحل الاجتماعي والاقتصادي لتطوير المجتمعات بالمساعدة على انهاء الفقر او الحد منه وزيادة الاصلاحات الاقتصادية</p> <p>تحقيق البعد المؤسسي من خلال المحاسبة القضائية يلعب دوراً رئيسياً في استقرار الاقتصاد وتوفير البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي فضلا عن تعزيز رفاهية المجتمع</p>	1
					<p>يسهم البعد المؤسسي في تقوية ثقة الجمهور في صحة عملية تطوير اداء الوحدات الاقتصادية التي تتطلب قواعد إدارية جيدة</p> <p>تحقيق البعد المؤسسي يمثل الحل الاجتماعي والاقتصادي لتطوير المجتمعات بالمساعدة على انهاء الفقر او الحد منه وزيادة الاصلاحات الاقتصادية</p> <p>تحقيق البعد المؤسسي من خلال المحاسبة القضائية يلعب دوراً رئيسياً في استقرار الاقتصاد وتوفير البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي فضلا عن تعزيز رفاهية المجتمع</p>	2
					<p>يسهم البعد المؤسسي في تقوية ثقة الجمهور في صحة عملية تطوير اداء الوحدات الاقتصادية التي تتطلب قواعد إدارية جيدة</p> <p>تحقيق البعد المؤسسي يمثل الحل الاجتماعي والاقتصادي لتطوير المجتمعات بالمساعدة على انهاء الفقر او الحد منه وزيادة الاصلاحات الاقتصادية</p> <p>تحقيق البعد المؤسسي من خلال المحاسبة القضائية يلعب دوراً رئيسياً في استقرار الاقتصاد وتوفير البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي فضلا عن تعزيز رفاهية المجتمع</p>	3